



التقرير الأربعون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار 1593 (2005)

2..... موجز تنفيذي

4..... أولاً: مقدمة

5..... ثانياً- التقدم المحرز في خارطة الطريق

5..... '1' التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية

7 (أ) محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف أيضاً باسم علي كوشيب

8 (ب) الدعاوى المقامة على عمر البشير وعبد الرحيم حسين وأحمد هارون

9 (ج) الدعوى المقامة على عبد الله بندا أبكر نورين

9 '2' التقدم المحرز بشأن المبادئ الأساسية للعمل المُجدد في الحالة في دارفور

9 (أ) تمكين المحي عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة

11 (ب) التعاون مع السلطات الوطنية السودانية وغيرها

11 (ج) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية

12..... ثالثاً- التطلع إلى المستقبل

'1' تقييم معايير الحالة 12

'2' الأهداف المُحدثة 13

15..... رابعاً- خاتمة

موجز تنفيذي

يعاني شعب دارفور من هجمات متزايدة وواسعة النطاق تشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي.

وفي غمرة هذا السياق الصعب، أُحرزَ في خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم حقيقي وغير مسبوق في تنفيذ الولاية الممنوحة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب القرار 1593، سواء في قاعة المحكمة بالمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي أو من خلال التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام ("المكتب") في الميدان مع المجتمعات المحلية المتضررة.

وفيما يتعلق بالادعاءات الحالية بشأن الجرائم الدولية الأساسية، ولا سيما بخصوص تحقيقات المكتب في الجرائم المدعى بارتكابها في غرب دارفور منذ نيسان/أبريل 2023 عقب بدء الأعمال العدائية المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تمكن المكتب من جمع أدلة كافية لتأكيد وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن طائفة واسعة من الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي قد ارتكبت ولا تزال تُرتكب في دارفور، بما في ذلك أعمال القتل والنهب والهجمات الموجهة ضد مخيمات النازحين داخليا والاستهداف العشوائي للسكان المدنيين والجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتي تؤثر عليهم.

وتُتخذ الآن الخطوات النهائية لتقديم طلبات لإصدار أوامر بالقبض على المسؤولين عن الجرائم في غرب دارفور. وسيحقق المكتب المساءلة الجنائية الفردية عن الأعمال الوحشية التي تُنفذ حاليا كأداة حرب في دارفور، من خلال عمله مع كافة الشركاء.

ويستند هذا التقدم المحرز إلى الجهود المكثفة المستمرة التي يبذلها المكتب في الميدان في تشاد وبلدان أخرى من أجل المضي قدما في أنشطته التحقيقية. ومنذ إعلان المدعي العام عن مسار التحقيق هذا في تموز/يوليه 2023، وخاصة في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سرّع محققو المكتب ومحاموه ومحللوهم ومستشاروه في مجال التعاون الدولي وتيرة عملهم من خلال:

- إجراء مقابلات مع الشهود في أثناء الإيفاد الميداني إلى تشاد ودول أخرى؛
- وتعزيز الشراكات القائمة وإنشاء علاقات جديدة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة؛
- وتحديد مجموعة من الأفراد الإضافيين من ذوي الصلة، لأغراض إجراء المقابلات، وفرزهم وإعطائهم الأولوية؛
- وجمع كميات كبيرة من البيانات من مصادر متعددة بما في ذلك البيانات من الإنترنت، وتحليلها لتحديد الارتباط بين الجناة والهيكل وأنماط الجرائم.

واستغل المكتب أيضا الأشهر الستة الماضية لمواصلة الحفاظ على الأدلة والمعلومات المتعلقة بالجرائم المدعى بأن الأطراف المشاركة في الأعمال العدائية المسلحة في شمال دارفور قد ارتكبتها.

وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بزيارات للتوعية قام بها ممثلو المكتب إلى شرق تشاد لمخيمات اللاجئين وفي منطقة العبور في أدري، لتقديم معلومات بشأن المستجدات، وتحديد قرائن جديدة، والاستمرار في التواصل مع زعماء المجتمع المحلي. ومن المتوقع أن تستمر عمليات التواصل هذه في خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل للمساعدة في الدفع بتحقيقات المكتب إلى الأمام ومواكبة أي تطورات جارية ومستقبلية فيما يتصل بالحالة.

ويقدم هذا التقرير أيضا آخر المستجدات بشأن الخطوة الهامة التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بالانتهاء من محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن ("السيد عبد الرحمن"، المعروف أيضا باسم "علي كوشيب") في كانون الأول/ديسمبر 2024. وهذه لحظة تاريخية في العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ("المجلس" أو "مجلس الأمن"). كما

يشكل اختتام هذه المحاكمة الأولى التي أُجريت بناء على إحالة من المجلس أول تقدم ملموس في تحقيق العدالة بشأن الجرائم المرتكبة في دارفور منذ أكثر من عشرين عاما.

ومن المتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية، التي أشرفت على الإجراءات ضد السيد عبد الرحمن وأدارتها منذ 5 نيسان/أبريل 2022، قرارا هذا العام. فبعد تقديم آخر إفادة لشهود الدفاع كدليل في أيلول/سبتمبر 2024، قدم المكتب والدفاع، وقدم الممثلون القانونيون للمجنني عليهم أيضا، مذكراتهم الختامية في المرحلة الابتدائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وأعقبت هذه المذكرات المرافعات الختامية للأطراف والمشاركين في كانون الأول/ديسمبر.

وفي أثناء عرض المكتب الشفهي لملاحظاته الختامية، أكد أنه أثبت دون شك معقول أن السيد عبد الرحمن يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن جميع التهم الإحدى والثلاثين المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - بما في ذلك على وجه الخصوص الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتي تؤثر عليهم- والتي يدعي المكتب أنه ارتكبها في كُدم، وبنديسي، ومكجر، ودليج، والمناطق المحيطة بها. وأكد المكتب في مرافعاته أيضا أن هذه المحاكمة هي الأولى التي تطبق فيها المحكمة نهجا يتناول تشابك أشكال التمييز على جريمة الاضطهاد لأسباب عرقية وجنسانية وسياسية.

ولا تكمن قيمة إجراء هذه المحاكمة فقط فيما يتصل بموجة الجرائم والمعاناة الماضية التي أثرت على شعب دارفور، فهذه الجرائم صدى عميقا فيما يتعلق بالحالة الراهنة. وتُعدّ الجرائم المستمرة في دارفور وقت تقديم هذا التقرير -فيما يتعلق بأنواع السلوك الإجرامي والمجتمعات المحلية المتضررة والمسؤولين عن هذه الأفعال- استنساخا لتلك الجرائم المرتكبة التي دفعت بمجلس الأمن إلى إحالة هذه الحالة. وفي الميدان في المخيمات في تشاد وفي بلدان أخرى، يتلقى محققو المكتب ومستشاروه للتعاون مرارا أسئلة من أفراد المجتمعات المتضررة بشأن وضع محاكمة السيد عبد الرحمن. فهذه ليست مجرد عدالة بأثر رجعي بالنسبة لهم، بل إن لها أهمية وتأثيرا فوريين.

وقد خطا المكتب خطوات مهمة في تحقيقاته الإضافية بشأن المشتبه فيهم الذين صدرت فعلا أوامر بالقبض عليهم، وهم السيد عمر البشير ("البشير") والسيد عبد الرحيم حسين ("حسين") والسيد أحمد هارون ("هارون"). وبذلك، عزز المكتب الأساس لاتخاذ الإجراءات في حالة القبض على هؤلاء الأفراد.

ولئن كان التقدم الذي أحرزه المكتب في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ملموساً، وسيؤدي الآن إلى اتخاذ إجراءات ذات صلة بالمتضررين في دارفور، فإن العديد من التحديات الخطيرة لا تزال تؤثر سلبا على عمله. وتشمل هذه التحديات المسائل الأمنية والتطورات السياسية الأوسع نطاقا داخل البلد التي تؤثر على عمليات الإيفاد المقررة والأنشطة الميدانية. وقد تسبب النزاع الحالي في السودان في اضطرابات داخل البلد وتسبب في فرار العديد من الشهود الأساسيين، مما جعل تعاونهم مع المكتب في تحقيقاته متيسرا. وقد تجاوب المكتب مع ذلك، وأحرز تقدما كبيرا من حيث تحديد مكان وجود الشهود خارج السودان والاتصال بهم وإجراء مقابلات معهم.

ولا يزال للقيود العامة الكبيرة على الموارد التي يواجهها المكتب أثر أيضا في هذه الحالة، رغم الإعارة المرحب بها للموظفين التي تقوم بها الدول الأطراف والمساعدة الواردة من منظمات خارجية. وكانت هذه المساعدة مفيدة في تعزيز ولاية المكتب وتحقيقاته في خلال الأشهر الماضية. ويجري اتخاذ خطوات لتخصيص موارد إضافية لتسريع إحراز التقدم في التحقيق بشكل أكبر.

ويتزايد تعزيز كل جهود المكتب في هذه الفترة بمواصلة التعاون الحاسم مع منظمات المجتمع المدني. وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير، عمّق المكتب تعاونه مع نشطاء حقوق الإنسان والشتات السوداني ومنظمات المجتمع المدني فيما يتصل بالتحقيق الجاري وولاية المكتب. وساهم المكتب أيضا في الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال توثيق الجرائم الدولية في الحالة

في دارفور. ومن خلال هذه الأنشطة، وسَّع المكتب أيضا شركائه لتشمل منظمات جديدة من منظمات المجتمع المدني التي تقدم معلومات ومساعدات قيمة فيما يتصل بالحالة في دارفور.

وثمة تقدم يمكن أن يذكره المكتب أيضا على صعيد التعاون مع حكومة السودان من خلال تنفيذ طلبات المساعدة سواء في سياق التحقيق المتعلق بالجرائم الجارية أو في الدعاوى القديمة. وتعكس هذه الخطوات المشجعة الموقف الإيجابي المستمر الذي لوحظ فعلا في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير والذي تعزز بالاجتماعات التي عقدت في لاهاي في مناسبتين مع ممثلي حكومة السودان بما في ذلك النائب العام للسودان.

وتواصل المكتب أيضا مع قوات الدعم السريع في خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكي يتمكن من عقد اجتماع آخر مع زعماء القبائل العربية من غرب دارفور، ولتنفيذ طلب المساعدة الوحيد الموجه في تشرين الأول/أكتوبر 2023 والذي ظل معلقا حتى وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير. ومن المقرر عقد اجتماع لمناقشة هذا الطلب في الأيام القادمة. وبعد وقت قصير من آخر إحاطة قدمها المدعي العام لمجلس الأمن بشأن دارفور، زار وفد سوداني المكتب لتسهيل التواصل مع أفراد من قوات الدعم السريع والقبائل العربية في غرب دارفور الذين قد يكونون قادرين على المساعدة في التحقيق الذي يجريه المكتب بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ طلب المساعدة المعلق.

وتماشيا مع استراتيجية المكتب المُحدَّدة فيما يتعلق بالحالة في دارفور، واصل المكتب أيضا تعاونه المهم مع السلطات الوطنية المختصة في الدول الثالثة، بما في ذلك التعاون مع سلطات المملكة المتحدة بشأن تحقيق محلي يتعلق بمواطن من المملكة المتحدة، فيما يتصل بالحالة في دارفور، أجراه فريق مكافحة الإرهاب وجرائم الحرب في المملكة المتحدة. وكان هذا التعاون مفيدا لكل من المكتب والسلطات الوطنية.

وقد تم بلوغ معظم الأهداف التي حددها المكتب في تقريره الأخير. وفي الفترة المشمولة بالتقرير القادم، يعتزم المكتب مواصلة ولايته عملا بقرار مجلس الأمن 1593 (2005) مع التركيز على الأهداف المُحدَّثة التالية:

- تقديم عدة طلبات لإصدار أوامر قبض فيما يتعلق بجرائم عام 2023 والجرائم الجارية؛
- وتقديم المساعدة فيما يتعلق بمبادرات التكامل مع الدول التي تحقق مع الجناة المحتملين؛
- وتوسيع نطاق التواصل مع الدول والشركاء الآخرين لدعم جميع تحقيقات المكتب بشأن دارفور؛
- وزيادة التواصل مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الجماهيرية في تشاد ودارفور وأماكن أخرى حسب الاقتضاء؛
- وتعزيز التقدم فيما يتعلق بالدعاوى المقامة على السادة البشير وحسين وهارون وتأمين القبض على هؤلاء الأفراد وتقديمهم إلى المحكمة عن طريق التعاون مع السلطات السودانية.

أولا: مقدمة

1. هذا هو التقرير الأول لعام 2025، وهو التقرير الأربعين للمدعي العام للمحكمة عملا بقرار المجلس 1593 (2005).

2. وتمشيا مع هيكل التقارير الذي يعتمد عليه المكتب منذ عام 2022، يقدم هذا التقرير آخر المستجدات بشأن تنفيذ استراتيجية التحقيق والمقاضاة التي يتبناها المكتب فيما يتصل بالحالة في دارفور، وسيقوم التقدم المحرز من خلال الأنشطة التي نفذها المكتب بين آب/أغسطس 2024 وكانون الثاني/يناير 2025 فيما يتصل بمسارات التحقيق الرئيسية الوارد بيانها في التقرير الأخير. ويورد أيضا مستجدات بشأن تحقيق الأهداف المحددة في التقرير التاسع والثلاثين المقدم إلى المجلس ويحدد أهدافا جديدة للفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

ثانيا- التقدم المحرز في خارطة الطريق

3. في غمرة مشهد تطبعه ادعاءات بارتكاب جرائم متواصلة وواسعة النطاق في دارفور، من الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي، يسلط هذا التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزه المكتب على مدى الأشهر الستة الماضية فيما يتعلق بمسارات التحقيق الرئيسية الأربعة التي تشمل التحقيق الذي بدأ في تموز/يوليه 2023 نتيجة للادعاءات بارتكاب جرائم في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023، ويتناول أيضا محاكمة السيد عبد الرحمن والإجراءات المتخذة بشأن الدعاوى المتعلقة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في عام 2003.

4. ويشرح هذا القسم التقدم المحرز في كل مسار من مسارات التحقيق الرئيسية والإجراءات المتخذة عبر المبادئ الأساسية المحددة للعمل المُجدد في الحالة في دارفور، والمبينة أصلا في التقرير الخامس والثلاثين للمدعي العام.

'1' التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية

5. في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تسريع وتيرة تحقيقه في الادعاءات المستمرة التي تفيد بارتكاب جرائم دولية في الحالة في دارفور منذ إعلانه في تموز/يوليه 2023. واستنادا إلى هذه الأنشطة، فإنه من المرتقب أن يتخذ المكتب إجراء فيما يتعلق بأولئك الذين يُدعى بأنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم واردة في نظام روما الأساسي.

6. وكما ذكر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في تقريره الصادر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، انتشرت الأعمال العدائية فعلا إلى مناطق أوسع في شتى أنحاء إقليم دارفور منذ نيسان/أبريل 2023. وقد أدى استمرار هذا المستوى المرتفع من العنف إلى زيادة كبيرة في التقارير التي تفيد بارتكاب جميع أطراف النزاع المسلح جرائم دولية.

7. وما تجدد الأعمال العدائية في غرب دارفور وتفاقم العنف طوال عام 2024 في شمال دارفور وأماكن أخرى إلا نتيجة مباشرة لإفلات مرتكبي الجرائم السابقة من العقاب. وتشير شهادات المجني عليهم والشهود وكذلك تقارير منظمات المجتمع المدني وغيرها من المعلومات مفتوحة المصدر إلى أن العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في النزاع والجماعات المنتسبة إليها ضلعت ضلوعا مباشرا في الإجمام في دارفور في عامي 2003 و2004. واستنادا إلى التحقيقات والأدلة والمعلومات التي جمعها المكتب، يتضح أن نمط السلوك الإجرامي نفسه تتبعه الجهات الفاعلة نفسها ضد الأقليات العرقية نفسها - وخاصة

المجموعات غير العربية. وللإجرام الواسع النطاق والمشهود منذ عام 2023 روابط واضحة ومباشرة بالنزاع المسلح الذي بدأ في عام 2003.

8. وكان لحجم العنف والإجرام المستمرين وتكلفتها لما يزيد على 20 عاما أثر كبير على السكان المدنيين وحالتهم الإنسانية. وقد أدى هذا إلى واحد من أسوأ أشكال النزوح القسري للمدنيين وأشدّه إزهاقا للأرواح في المنطقة، وخاصة في صفوف المجموعات العرقية المهمشة. وأدت الاشتباكات المسلحة المستمرة منذ نيسان/أبريل 2023 وحتى يومنا هذا إلى تفاقم هذه الظروف التي لا تطاق بالنسبة لجميع المدنيين المتبقين في دارفور. واستخدم الجناة المسؤولون عن الجرائم الدولية المدعى بارتكابها هذه البيئة المتقلبة المستمرة لحماية أنفسهم من المساءلة.

9. وكما ذُكر في التقرير التاسع والثلاثين للمدعي العام إلى المجلس، يواصل المكتب التحقيق في دارفور باعتباره واحدا من أولوياته الرئيسية.

10. وجمع المكتب، حتى الآن، نحو 6000 عنصر من عناصر الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في غرب دارفور منذ بدء الأعمال العدائية. ويتعلق 2600 عنصر منها، بما في ذلك إفادات الشهود وتسجيلات المقابلات والنسخ المكتوبة من التسجيلات والملاحظات والدفاتر والتسجيلات المصورة والصور الفوتوغرافية، بستين شاهدا أجرى المكتب مقابلات معهم. وجمعت الكمية المتبقية من الأدلة من منظمات مختلفة وأفراد مختلفين ومن مصادر مفتوحة.

11. وركز التحقيق الجاري في المقام الأول على الجرائم المرتكبة منذ نيسان/أبريل 2023 في الجنيّة والمناطق المحيطة بها. وفي هذا الصدد، أجرى المكتب، في خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفي الوقت الحاضر، الأنشطة الرئيسية التالية:

- ما فتى المكتب يعمل باستمرار على تحديد القرائن وإعطائها الأولوية، وفحص القرائن ذات الصلة لأغراض المقابلات واستجواب الشهود. ويوفد المكتب أيضا بعثات إلى تشاد ودول أخرى بانتظام. وفي إطار مسارات التحقيقات المتعددة الحالية، أجرى المكتب مقابلات مع طائفة متنوعة من الشهود الذين قدموا معلومات موثوقا بما تربط أفرادا محددین والجماعات المسلحة التابعة لهم بالعديد من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة. وواصل المكتب إعطاء الأولوية للتحقيق في العنف الجنسي والجسدي والجرائم ضد الأطفال.

- وبالإضافة إلى تحليل الأدلة مغلقة المصدر التي جمعها المكتب والتحقيقات المستقلة عبر الإنترنت، اغتتم المكتب الفرصة لتعزيز تواصله مع المنظمات الشريكة التي حافظت على كميات هائلة من المعلومات مفتوحة المصدر. ويواصل المكتب تحليل هذه البيانات لتعزيز تحديد الروابط بين الأفراد والجرائم والأنماط والعلاقات الهرمية بين أعضاء الجماعات المسلحة التابعة.

- وبعد جمع هذه البيانات من مصادر متعددة، يواصل المحامون داخل المكتب تحليل الأدلة المتاحة ومراجعتها بشكل مستمر، وإجراء تقييمات قانونية حول الجرائم وأنماط المسؤولية الأكثر ملاءمة في سياق حوادث جنائية معينة.

- وكما ورد في التقرير التاسع والثلاثين للمدعي العام إلى المجلس، ينكب المكتب أيضا على تقييم وحفظ معلومات الإثبات ودراسة مشهد الجرائم المحتملة المرتكبة طوال عام 2024 في الفاشر في شمال دارفور.

12. غير أنه في سياق هذا التقدم، واجهت جهود المكتب الرامية إلى التعجيل بتأمين المزيد من معلومات الإثبات من المحني عليهم والشهود بعض التحديات. ونظرا لاستمرار الوضع السياسي والأمني المتقلب في السودان وبعض البلدان المجاورة، فإن إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات هذه، وكذلك الاستمرار في الاتصال بالشهود، يظل مهمة صعبة. وقد نشأت

- أيضا تحديات تخطيطية ولوجستية إضافية عند إيفاد البعثات الميدانية لإجراء المقابلات بسبب الحالة الأمنية في تشاد، التي كانت سمتها الهجمات التي أفادت التقارير بأنها شُنَّتْ على قواتها المسلحة وغيرها في عام 2024 وأوائل عام 2025.
13. وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تلقي خدمات قيِّمة من المهنيين المنتدبين الذين خصصتهم دول أطراف عديدة. وكانت هذه الموارد الإضافية مفيدة للغاية في مسار التحقيق هذا. وفي غضون ذلك، عمل المكتب أيضا على زيادة موارده لتنفيذ الولاية التي خوله إياها مجلس الأمن تنفيذا فعالا فيما يتعلق بالحالة، وضمان تقديم طلبات أوامر القبض في الوقت المناسب.
14. وعززت المساعدة التي قدمتها المنظمات الخارجية أيضا القدرات التحليلية الداخلية للمكتب، وخاصة في سياق جمع وتحليل الأدلة مفتوحة المصدر فيما يتعلق بالادعاءات منذ عام 2023. ويشجع المكتب الدول والمنظمات الشريكة الأخرى على الاستمرار في تقديم هذا الدعم البالغ الأهمية.
15. وبناء على هذا العمل، وكما سبق الإشارة إليه في إحاطة المدعي العام الأخيرة للمجلس بشأن الحالة في دارفور، أحرز المكتب تقدما مهما في إعداد طلبات لإصدار أوامر بالقبض على الأفراد المسؤولين عن الجرائم في دارفور. وبصفة خاصة، يتخذ المكتب في الوقت الراهن خطوات ختامية لتقديم طلب لإصدار أمر بالقبض على شخص فيما يتصل بجرائم يدعى بارتكابها في غرب دارفور ويعتزم، في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، إيداع طلبات إضافية لإصدار أوامر بالقبض على أفراد آخرين حُددت هويتهم.

(أ) محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم علي كوشيب

16. بعد التقرير التاسع والثلاثين، اختتمت محاكمة السيد عبد الرحمن ("علي كوشيب"). وتمثل هذه العلامة الفارقة اختتام أول محاكمة تُجرى أمام المحكمة عملا بإحالة من مجلس الأمن.
17. ويُظهر اختتام هذه المحاكمة قدرة المجلس على تعزيز العدالة لصالح المجني عليهم عندما يؤكد أن المساءلة على الجرائم الجسيمة ضرورية للتصدي للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وما كان لهذه المحاكمة أن تحصل لولا الإحالة من المجلس.
18. ووفقا لتعليمات الدائرة الابتدائية، قدمت هيئة الادعاء مذكرة الختامية السرية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 والنسخة العامة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بنص حُجبت أجزاء منه. وجرت المرافعات الختامية في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر.
19. وقد حاجت هيئة الادعاء في المذكرة الختامية وفي أثناء المرافعة الختامية بأنها أثبتت دون شك معقول أن المتهم يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن كل التهم الإحدى والثلاثين التي اعتمدها الدائرة التمهيدية الثانية. وتضمنت المرافعات الختامية ردود هيئة الادعاء على المسائل التي أثيرت في المذكرة الختامية للدفاع، وعلى الأسئلة التي طرحتها الدائرة.
20. وافتتح المدعي العام المرافعات الختامية، فتناول تأثير الجرائم على المجني عليهم وركز على الجرائم الجنسية والجرائم التي ارتكبت ضد الأطفال والتي أثرت عليهم. ثم ردت هيئة الادعاء على المسائل الرئيسية في المذكرة الختامية للدفاع، بما في ذلك الحجة القائلة بأن السيد عبد الرحمن ليس "علي كوشيب"، والمسائل المتعلقة بعدالة المحاكمة، والتعاون مع حكومة

السودان، واختصاص المحكمة في هذه الدعوى. وعلاوة على ذلك، تناولت هيئة الادعاء المسائل المتعلقة بالجرائم التي صدرت بشأنها تم فيما يتصل بالأحداث في كُدم وبنديسي ومكجر ودليج والمناطق المحيطة بها. وبعد المرافعات الختامية لهيئة الادعاء، قدمت الممثلة القانونية للمجني عليهم مرافعتها الختامية، وتلاها الدفاع.

21. ورأى المكتب في هذه المحاكمة الأهمية القصوى التي يوليها للمجتمعات المتضررة. ورغم ما واجهه المجتمع المحلي، الذي ينتمي أغلبه إلى الفور، من مشقة ومعاناة يعجز الخيال عن تصورها في خلال الأحداث التي صدرت بشأنها تم، والتي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، لا يزال الناجون يتواصلون مع المحكمة ويأملون أن تتحقق العدالة أخيراً.

22. واختُتِمت هذه المحاكمة بكفاءة تحت إشراف الدائرة الابتدائية وحظيت بالتعاون بين الأطراف والمشاركين. وقد تأتى إجراء المحاكمة بفضل جهود العديد من الأفراد داخل قاعة المحكمة وخارجها، ولاسيما المجني عليهم والشهود الشجعان الذين شاركوا بحماس طوال الإجراءات: من التحقيق إلى المحاكمة.

23. وفي حين أن هذا الفصل القضائي الأول سيُختتم هذا العام بحكم، فإن الأوامر المتعلقة بالقبض على الطلقاء الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم في الفترة نفسها التي ارتكب فيها السيد عبد الرحمن جرائمه في دارفور لم تنفذ بعد.

(ب) الدعاوى المقامة على عمر البشير وعبد الرحيم حسين وأحمد هارون

24. إن العنف والجرائم التي تُرتكب الآن في السودان هي نتاج للعنف في دارفور منذ عام 2003، والعديد من الجهات نفسها التي كانت جهات فاعلة في عام 2003 يشارك اليوم مشاركة فعلية في الأعمال العدائية. ولم يخفف مرور الزمن من الحاجة إلى المساءلة والعدالة بشأن الجرائم المرتكبة في الماضي والتي تعود إلى عام 2003. ويؤدي انعدام المساءلة عن جرائم الأمس إلى جعل مرتكبي جرائم اليوم أكثر جسارة. والمكتب ملتزم بضمان المساءلة عن الجرائم الماضية ويسعى بلا هوادة إلى تحقيق العدالة بشأن هذه المظالم التاريخية. والواقع أن تواصل المكتب مع المجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني وكل المعنيين بالحالة في السودان أظهر أن الرغبة القوية لا تزال موجودة ولم ينقطع الرجاء في ألا تُنسى الأعمال الوحشية الماضية وأن يُقبض على المشتبه فيهم الطلقاء ويقدموا ويواجهوا العدالة.

25. ويشيد المكتب بالتواصل الإيجابي لحكومة السودان في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعرب عن تقديره لتعاونها. وقد تواصلت حكومة السودان بشكل بناء مع المكتب، وقدمت معلومات تتعلق بالشهود الأساسيين، وساعدت بتقديم الدعم لجمع أدلة أخرى.

26. غير أنه فيما يتعلق بتواصل المكتب مع حكومة السودان بخصوص القبض على السادة البشير وحسين وهارون وتقديمهم، فإن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم كبير في هذه المناقشة من أجل محاسبة المشتبه فيهم على الجرائم التي ادعي بارتكابهم إياها. وعلى وجه الخصوص، تناولت عدة تقارير إعلامية المكان المحتمل لوجود السيد هارون وما يبشره من أفعال. غير أن حكومة السودان لم ترد بعد على طلب المكتب فيما يتصل بمكان وجوده حالياً. وينبغي أن تتخذ الحكومة الآن خطوات إيجابية لتحديد مكان وجود السيد هارون والقبض عليه وتقديمه، إذ أن الدعوى المقامة عليه مماثلة للدعوى المقامة على السيد عبد الرحمن.

27. ويشجع المكتب الشهود على التقدم إذا كانت لديهم معلومات تتعلق بالمسؤولية الجنائية للمشتبه فيهم السالف ذكرهم. وبصفة خاصة، يهتم المكتب بالتعاون مع الشهود من المسؤولين السابقين أو الحاليين في حكومة السودان، أو في القوات المسلحة السودانية، أو قوات الاحتياطي المركزي، أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني السابق. ويشير المكتب إلى أن حكومة السودان ملزمة بموجب قرار مجلس الأمن 1593 بالتعاون الكامل في الدعاوى المقامة على السادة البشير وحسين وهارون وأن تجدد العنف في دارفور يثبت ضرورة المساءلة على الجرائم السابقة أيضا.

(ج) الدعوى المقامة على عبد الله بندا أبكر نورين

28. وُجّهت إلى القائد السابق لحركة العدل والمساواة، السيد عبد الله بندا أبكر نورين ("السيد بندا")، تهمة ارتكاب ثلاثة جرائم حرب، يُدعى بأنها ارتكبت في أثناء هجوم نُفذ ضد بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في موقع مجموعة حسكينية العسكري في دارفور في 29 أيلول/سبتمبر 2007. ولا يزال السيد بندا هاربا من العدالة.

29. وكما أوضحت التقارير السابقة، تنحى المدعي العام طوعا فور توليه منصبه عن دعوى السيد بندا، عملا بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي. وبناء عليه، تشرف نائبة المدعي العام نزهة شميم خان في هذه الدعوى على أنشطة التحقيق، التي استمرت في خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

'2' التقدم المحرز بشأن المبادئ الأساسية للعمل المُجدد في الحالة في دارفور

(أ) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة

30. استمر التواصل مع المجتمعات المحلية للمجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني بلا كلل في سياق حالة دارفور فيما يتعلق بجميع التحقيقات وكذلك بشأن محاكمة علي عبد الرحمن. وكما حدث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أثمرت عمليات التواصل عن إطلاق المجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني على آخر المستجدات والمساهمة أيضا في مساعدة منظمات المجتمع المدني في أنشطتها التوثيقية فيما يتعلق بارتكاب الجرائم في أثناء الأعمال العدائية المسلحة الجارية في السودان.

31. واضطلع المكتب بأنشطة توعية في شرق تشاد، حيث سافر موظفوه إلى العديد من مخيمات اللاجئين ومنطقة العبور في أدري، للتفاعل مع المجني عليهم والناجين من الجرائم المدعى بارتكابها في غرب دارفور ومناطق أخرى. وقد أبرزت هذه التفاعلات التطلعات المشروعة للمجني عليهم لتحقيق العدالة بشكل فعال وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالدعاوى القديمة والتحقيق في الأحداث التي تقع منذ نيسان/أبريل 2023.

32. وأبلغوا عن التحديات الناجمة عن هجرتهم وحياتهم الجديدة وأكدوا على أن ثقافة الإفلات من العقاب سادت منذ أوائل عام 2000 فيما يتعلق بالجرائم التي حطمت حياة الملايين من سكان دارفور. ورغم أنهم تشككوا في إيمانهم بالعدالة

الجنائية الدولية وثقتهم بها في ضوء ضالة اهتمام المجتمع الدولي بهم اليوم، إلا أنهم رحبوا مع ذلك بانتهاء محاكمة السيد عبد الرحمن. وأكدوا في تواصلهم مع المكتب أنهم يرون في هذه المحاكمة الأولى المتعلقة بالجرائم التي ارتكبت في دارفور قبل عقدين من الزمان برهانا على تصميمهم وعلى عمل المحكمة ويعتقدون أن فيها تذكيرة قوية لكل الجناة السابقين والحاليين بأنهم سيواجهون المساءلة على جرائمهم مهما طال الزمن.

33. وتُضارح شدة اهتمام المحني عليهم والناجين اليوم بتحقيق العدالة بشأن الجرائم المدعى بارتكابها في دارفور قوة أملهم في أن تتحقق العدالة بشأن الدعاوى المقامة على السادة البشير وحسين وهارون.

34. وقد تواصل المكتب أيضا مع أعضاء الشتات الدارفوري في لاهاي ولندن وبلدان أخرى في أفريقيا، وكذلك عبر الإنترنت. ووفرت هذه الاجتماعات فرصة لمناقشة المسائل نفسها وسمحت للمكتب بتناول شواغل المجتمعات المحلية.

35. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، اتخذ المكتب خطوات لإعادة التواصل مع زعماء القبائل العربية لتعزيز الاتصالات التي بدأت في خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن المؤسف أن التحديات التي برزت عند التخطيط وتحديد المواعيد حالت دون انعقاد هذا الاجتماع في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

36. وفيما يتعلق بأنشطة التواصل والتوعية، واصل المكتب تعميق تواصله مع الشركاء من منظمات المجتمع المدني بهدف تقديم المعلومات والمستجدات بشأن الدعوى قيد المحاكمة وبشأن التحقيقات الجارية. وكما ورد في خلال العام الماضي، دُعي المكتب للمساهمة في التدريبات وحلقة العمل التي نظمتها منظمتان من منظمات المجتمع المدني تساعدان النشطاء والعاملين السودانيين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني السودانية على زيادة تعزيز خبرتها في مجال التوثيق. وقد أقيمت حلقتا عمل مماثلتين حضوريا وعبر الإنترنت في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وركزتا بشكل خاص على أفضل الممارسات لتوثيق الجرائم الفظيعة في السودان وخاصة في دارفور.

37. وبالإضافة إلى ذلك، نسق موظفو التوعية في قلم المحكمة العديد من أنشطة التوعية التي تركز على دارفور وتستهدف نشطاء حقوق الإنسان والإعلاميين، وغيرهم، السودانيين وذلك في أربع جلسات عقدت بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، بمشاركة فعلية من المكتب. ودعمت هذه الاجتماعات، المعقودة إما حضوريا أو على شبكة الإنترنت أو كلاهما، مشاركة ما يزيد على 200 مشارك. وأتاح الاجتماع الأخير، الذي عُقد قبل أيام من المرافعات الختامية في محاكمة السيد عبد الرحمن، في كانون الأول/ديسمبر 2024، الفرصة لتقديم [المبادئ التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني بشأن توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان](#)، التي اشترك في وضعها المكتب ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست). وقد سمح الاجتماع للمدعي العام أن يشرح مباشرة جهود المكتب الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم التي عانى منها أهل دارفور وتناول المسائل والشواغل التي عبر عنها المشاركون.

38. ويقدر المكتب هذه المناسبات والاجتماعات المهمة التي تعد تعبيراً عن التزامه بالتواصل مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية سعياً إلى تعزيز مبادرات الشراكة والمساهمة في تعزيز جهود المساءلة، وفقاً للهدف 4 من الأهداف الاستراتيجية للمكتب للفترة 2023-2025.

39. ومن الجدير بالثناء أيضا تلك المبادرات التي تقودها منظمات المجتمع المدني الدولية المختلفة للمساعدة في تعزيز خبرات ومهارات الكثير من منظمات المجتمع المدني السودانية والمحامين السودانيين وكذلك نشطاء حقوق الإنسان السودانيين في جهودهم التوثيقية وهي مبادرات ينبغي أن تدعمها الجهات التابعة للدول وغير التابعة لها.

40. ويعرب المكتب عن امتنانه للجهود التي بذلتها كل منظمات المجتمع المدني التي تفاعل معها في خلال الفترة المشمولة بالتقرير وكذلك طوال عام 2024، وللقرائن التي تلقاها أيضا من بعض هذه المنظمات فيما يتعلق بتحقيقه الحالي. وكما أكدنا في التقارير السابقة، يمكن تقديم المعلومات والقرائن التي من شأنها أن تساعد تحقيقات المكتب وذلك من خلال رابط المكتب: [OTPLink](#).

(ب) التعاون مع السلطات الوطنية السودانية وغيرها

41. منذ إحاطة المدعي العام الأخيرة إلى مجلس الأمن، واصل المكتب السعي إلى التعاون مع حكومة السودان وإلى إحراز تقدم في تحقيقاته فيما يتعلق بكل التحريات المتصلة بالحالة.

42. وفي هذا الصدد، دُعيتُ جهة التنسيق المعنية بالتعاون في السودان لحضور ندوة المحكمة بشأن التعاون التي نُظمت لجهات التنسيق من بلدان الحالات. وقد أتاحت هذه الندوة لجهة التنسيق الفرصة لمعرفة المزيد عن أنشطة المحكمة، وتبادل الآراء مع جهات التنسيق الأخرى بشأن أفضل الممارسات في مجال المساعدة القانونية المتبادلة، وعقد اجتماعات مع ممثلي المحكمة بشأن طلبات المساعدة المعلقة.

43. وأعقبت هذا الاجتماع زيارة وفد رسمي من السودان إلى المحكمة في كانون الأول/ديسمبر 2024، بقيادة النائب العام السوداني. وحضر الوفد المرافعات الختامية لمحاكمة السيد عبد الرحمن وعقد اجتماعات مع ممثلي المحكمة بما في ذلك ممثلون من مكتب المدعي العام، حيث نوقش التعاون بين المكتب والوفد. وركز الاجتماع أيضا على زيارة مستقبلية لممثلي المكتب إلى بورتسودان في الفترة المقبلة.

44. وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بطلبات المساعدة الخمسة والثلاثين المعلقة المذكورة في التقرير التاسع والثلاثين، أجرى المكتب تقييما للطلبات التي يلزم إعطاؤها الأولوية. ونتيجة لهذا التقييم، وبغية تركيز الإجراءات على الطلبات الأكثر صلة بالموضوع، قرر المكتب التوقف عن السعي إلى تنفيذ 11 طلبا أصبحت متقدمة إما لأنها مرتبطة بمحاكمة السيد عبد الرحمن التي انتهت الآن أو لأن موضوعها لم يعد قابلا للتحقيق في ظل الوضع الذي يسوده النزاع في السودان.

45. وقرر المكتب أيضا تعليق ثلاث طلبات حتى إشعار آخر. وفيما يتعلق بالطلبات المتبقية وعددها 21 طلبا، نفذت حكومة السودان أربعة منها، واستجابت جزئيا لثمانية طلبات أخرى مشيرة إلى التزامها بمواصلة استكمال ردودها بمجرد تحديد المعلومات أو تحديد مكان وجود الأفراد المطلوبين.

46. وفيما يتعلق بقوات الدعم السريع، زار المكتب أيضا وفداً في خلال الفترة المشمولة بالتقرير عرض تيسير التواصل مع أعضاء من قوات الدعم السريع بهدف التواصل والتعاون مع المكتب فيما يتعلق بتحقيقاته الجارية. ولئن لم يعقد بعد اجتماع سبق تحديد مواعده مؤخرا، فإن المكتب واصل دون جدوى السعي إلى تنفيذ طلب المساعدة الوحيد القائم الذي أبلغ به قوات الدعم السريع منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(ج) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية

47. استمرت الجهود التي يبذلها المكتب لمساعدة السلطات الوطنية فيما يتعلق بجهود المساءلة بشأن الحالة في دارفور، وهو ما أبرزه التقرير السنوي للمكتب الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2024.
48. وقد اتخذ المكتب خطوة مهمة حيث قدم دعماً ملموساً لسلطات المملكة المتحدة في تحقيق محلي يتصل بهذه الحالة ويتعلق بمواطن من المملكة المتحدة. وقد أسفر هذا التحقيق الذي أجراه فريق مكافحة الإرهاب وجرائم الحرب في المملكة المتحدة عن توفير قرائن من شأنها أن تساعد المكتب في التحقيق في الجرائم المدعى بارتكابها في غرب دارفور منذ اندلاع الأعمال العدائية في عام 2023.
49. وتكمن سبل المساءلة الأخرى في التعاون والتآزر المأمولين مع بعثة تقصي الحقائق في السودان التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أجريت اتصالات أولية بين المكتب وبعثة تقصي الحقائق في السودان بهدف مناقشة الطريقة التي يمكن من خلالها لكل من المؤسستين أن تدعم ولاية الأخرى. ويُفترض أن تؤدي هذه المناقشات إلى الاتفاق على طرائق التعاون في إطار الاتفاق التفاوضي بشأن العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة. وستولى لذلك الأولوية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.
50. وتدهور الحالة الإنسانية في دارفور والسودان بوجه أعم، ووازی ذلك زيادة في الإبلاغ عن الجرائم المدعى بارتكابها. ويُعدّ الدعم الذي تقدمه الدول للمكتب وللمحكمة، ولجميع الجهات الفاعلة في مجال المساءلة، ذا أهمية بالغة في تعزيز العدالة في السودان ووقف دوامة الإفلات من العقاب.
51. وهذا الدعم مهم للمكتب من خلال تعاون الدول الأطراف في نظام روما الأساسي معه، وكذلك الدول الأخرى المعنية بالأحداث الراهنة في السودان. وعلى وجه الخصوص وفي ضوء تجربة المكتب على مدى السنوات الثلاث الماضية، فإن دعم الدول من خلال إعارة خبراء لديهم معرفة عملية باللغة العربية وثقافات السودان وسياقه السياسي، أمر ضروري لتسريع وتيرة العمل الجاري الذي يضطلع به المكتب في الحالة في دارفور.

ثالثاً- التطلع إلى المستقبل

'1' تقييم معايير الحالة

52. تظهر فيما يلي الإنجازات والتقدم الذي أحرزه المكتب فيما يتعلق بالمعايير المحددة للفترة المشمولة بالتقرير:
- **إتمام محاكمة السيد عبد الرحمن:** تم استيفاء هذا المعيار. ففي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب مذكرته الختامية في المرحلة الابتدائية وقام بمرافعاته الختامية في الفترة ما بين 11 و13 كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد اختُتمت الآن محاكمة علي عبد الرحمن، ويجري القضاة مداولاتهم لإصدار حكم في هذا العام. ويمثل اختتام هذا الفصل من المحاكمة لحظة بالغة الأهمية بالنسبة للمجني عليهم والناجين من الجرائم التي اتهم بها السيد عبد الرحمن، كما يمثل حدثاً فارقاً مهماً لمجتمعات دارفور.
 - **الجمع المسبق لأدلة إضافية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023:** وهذا معيار مستمر يتواصل استيفاؤه من خلال جمع الأدلة دعماً لمسارات التحقيق الرئيسية. ومع ذلك، ستستمر الجهود

الرامية إلى الحصول على أدلة إضافية وخاصة أدلة الربط الخاصة بمسودات طلبات أوامر القبض. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات تحقيق إضافية، ومن المزمع اتخاذها في الفترة المقبلة فيما يتصل بطلبات أوامر القبض المتوقعة.

- **تعزيز التقدم فيما يتصل بالدعوى المتعلقة في الحالة في دارفور:** ما زلنا نحزز تقدما فيما يتصل بهذا المعيار، حيث تجري أنشطة تحقيق لتعزيز الأدلة المتاحة بشأن السيد البشير والسيد حسين والسيد هارون. وتقوم الوحدة المكلفة بتعقب المشتبه فيهم الطلقاء التابعة للمكتب - وبالتحديد قسم التعقب ودمج المعلومات المتخصصة - بتنسيق الأنشطة مع قلم المحكمة وأصحاب المصلحة الآخرين لاستكشاف الوسائل الكفيلة بتأمين تقديمهم إلى المحكمة.
- **مواصلة تعميق التعاون مع الدول لدعم جميع التحقيقات المتعلقة بدارفور:** تم الوفاء بهذا المعيار جزئيا. ففي حين أعربت دول عديدة عن رغبتها واستعدادها لمساعدة المكتب في تحقيقاته، فإن توفير المعلومات البالغة الأهمية لم يتحقق منذ التقرير الأخير باستثناء عدد محدود من الدول التي سمح تعاونها بالوصول إلى الشهود. وقد كانت المعلومات الواردة من منظمات المجتمع المدني، وطلبات التعاون التي نفذتها حكومة السودان، وتسهيل السلطات التشادية وغيرها من الأطراف غير التابعة للدول لإيفاد البعثات حاسمة في إحراز تقدم نسبي.
- **استمرار التواصل وزيادته مع المجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الجماهيرية في تشاد ودارفور وأماكن أخرى:** تم استيفاء هذا المعيار كما يتبين من عمليات التواصل الواردة في التقرير والتي أجراها المكتب مع منظمات المجتمع المدني من السودان، وكذلك مع الشتات والمنظمات الأخرى. وسيستمر هذا التواصل طوال التحقيق الحالي، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق أنشطة التوعية لتشمل مخيمات اللاجئين الأخرى في شرق تشاد وغيرها من الدول ذات الصلة.
- **تعزيز المساعدة فيما يتعلق بمبادرات التكامل التي تضطلع بها الدول التي تحقق مع الجناة المحتملين:** تم استيفاء هذا المعيار. فقد تعاون المكتب مع المملكة المتحدة في تحقيق محلي يعود بالنفع المتبادل على كل من المكتب وفريق جرائم الحرب في المملكة المتحدة. وساهم أيضا في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتوثيق الجرائم الوحشية من خلال مشاركة المكتب في حلقات عمل مخصصة.
- **العمل على إنجاز مخرجات التحقيق في إطار مسار التحريات بشأن الأعمال الوحشية المدعى بارتكابها في سياق الأعمال العدائية الحالية:** تم استيفاء هذا المعيار جزئيا. وقد تمكن المكتب من جمع أدلة كافية لتأكيد وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن طائفة واسعة من الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي قد ارتكبت وما زالت ترتكب في دارفور، بما في ذلك أعمال القتل والنهب والهجمات ضد مخيمات النازحين داخليا والاستهداف العشوائي للسكان المدنيين والجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتي تؤثر عليهم. وتُتخذ الآن الخطوات الختامية لتقديم طلبات لإصدار أوامر بالقبض على المسؤولين عن الجرائم في غرب دارفور.

‘2’ الأهداف المُحدّثة

53. لئن خصص المكتب في خلال الفترات المشمولة بالتقارير الأخيرة الموارد للعناصر الأربعة كلها الواردة في ملف دارفور وهي: الدعوى المقامة على السيد بندا، ومحاكمة السيد عبد الرحمن، والدعاوى المقامة على السادة البشير وحسين وهارون، والتحقيق في الجرائم التي ارتكبت منذ عام 2023، فإن المكتب سيركز في خلال الفترة المقبلة على العنصرين الأخيرين فقط. ومن المتوقع أن يتيح الاستمرار في إعطاء الأولوية للتحقيق في جرائم عام 2023 مواصلة تعميق العمل والتعجيل به عملاً بقرار مجلس الأمن 1593. وبناء عليه، تم تحديد الأهداف التالية للفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

• تقديم طلبات متعددة لإصدار أوامر قبض بشأن الجرائم المرتكبة في عام 2023 والجرائم الجارية:

○ بناء على أعمال الصياغة الجارية والأدلة الإضافية التي يُتَوَقَّع جمعها في الأشهر المقبلة، سيسعى المكتب إلى تقديم طلبات متعددة لإصدار أوامر قبض إلى الدائرة التمهيدية بالمحكمة فيما يتعلق بالجرائم الجارية المرتكبة في دارفور.

• توسيع نطاق المساعدة فيما يتعلق بمبادرات التكامل مع الدول التي تحقق مع الجناة المحتملين:

○ سيسعى المكتب إلى تعزيز أهميته بأكثر قدر ممكن في جهود المساءلة المحلية المتعلقة بالجرائم المدعى بارتكابها في دارفور، وذلك بوسائل منها الاستجابة لطلبات المساعدة التي تدعم إجراءات المساءلة التي تضطلع بها المحاكم المحلية أو الآليات الأخرى. وسيتعاون في إطار ولايته ووفقاً لسياسته الصادرة بشأن التعاون والتكامل.

○ ويأمل المكتب أن يتم الاتفاق رسمياً على أشكال التعاون المستقبلي مع بعثة تقصي الحقائق في السودان.

• توسيع نطاق التواصل مع الدول والشركاء الآخرين لدعم جميع تحقيقات المكتب بشأن دارفور:

○ يظل الدعم من جانب الدول والكيانات الخاصة والأفراد وتعاونهم أمراً حيويًا للفصل في الدعوى القديمة المتعلقة بدارفور وإحراز تقدم في التحقيق في الجرائم الجديدة التي وقعت منذ عام 2023. ولا ينبغي أن يقتصر هذا الدعم على توفير إمكانية الوصول إلى الأشخاص موضع الاهتمام أو إلى الشهود، بل ينبغي أن يغطي أيضاً مجالات أخرى.

○ ويعتزم المكتب أيضاً الاستمرار في التواصل على المستويات الثنائية مع الدول، ويشجع الكيانات الأخرى والأفراد على تقديم المساعدة لأنشطته.

• زيادة التواصل مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الجماهيرية في تشاد ودارفور وأماكن أخرى حسب الاقتضاء:

○ سيزيد المكتب من تواصله مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة فيما يتعلق بالحالة في دارفور حيثما أمكن وبما يتماشى مع الهدف 4 من أهدافه الاستراتيجية، مع إطلاعها على أي تقدم مُجَدِّد يتم إحرازه.

○ وسيتواصل تنفيذ الحوار المنظم الذي تم استحداثه مؤخراً بين المكتب ومنظمات المجتمع المدني، وستُجرى دورات مواضيعية جديدة تتناول مجالات الاهتمام المشتركة.

• تعزيز التقدم فيما يتعلق بالدعوى المقامة على السادة البشير وحسين وهارون وتأمين إلقاء القبض على هؤلاء الأفراد وتقديمهم عن طريق التعاون مع السلطات السودانية:

- يسعى المكتب إلى إصدار معلومات من شأنها أن تساعد في تقديم هؤلاء المشتبه فيهم من خلال العمل التنسيقي الذي يقوم به قسم التتبع ودمج المعلومات المتخصصة، مع تعزيز الأدلة التي بحوزته أيضا.
- وسيكون من الأولويات الانتهاء من أنشطة التحقيق والتعقب والقبض فيما يتعلق بهذه الملفات.

رابعاً - خاتمة

54. باختتام محاكمة السيد عبد الرحمن (المعروف أيضا باسم "علي كوشيب")، شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير فصلا رئيسيا في الجهود الرامية إلى إحقاق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة على مدى 20 عاما في دارفور.
55. غير أنه من المأساوي أن تشهد منطقة دارفور، في هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية العشرين لإحالة مجلس الأمن للحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة، تكرارا للتاريخ مع الجهات الفاعلة نفسها والجنات والمجني عليهم أنفسهم الذين عصفت بهم نزاع عنيف ومميت غلب عليه ارتكاب جرائم شنيعة بتداعيات إنسانية وأمنية خطيرة على البلدان المجاورة للسودان.
56. وإزاء هذا الوضع، واصل المكتب بعزم جمع الأدلة فيما يتصل بالحالة السائدة في غرب دارفور منذ بدء الأعمال العدائية في نيسان/أبريل 2023 والدعاوى القديمة المعلقة المقامة على السادة البشير وحسين وهارون. ولئن كان تعاون حكومة السودان مع المكتب في خلال الفترة المشمولة بالتقرير يحظى بترحيب حار، فإن تقديم المشتبه فيهم الذين ما زالوا طُلِّقوا يظل أولوية للمكتب. وفي هذا السياق، يذكّر المكتب السودان بالتزامه بتقديم المشتبه فيهم.
57. ويعرب المكتب أيضا عن امتنانه للتسهيلات التي قدمتها السلطات التشادية للمكتب من أجل القيام ببعض أنشطته التحقيقية فيما يتعلق بالجرائم المدعى بارتكابها في غرب دارفور، من خلال الوصول إلى مخيمات اللاجئين على أراضيها. وعلى النقيض مما سبق، لا يزال المكتب ينتظر تنفيذ طلب المساعدة الوحيد المرسل إلى قوات الدعم السريع.
58. وسيواصل المكتب توسيع الشراكة مع جميع الشركاء، بما في ذلك السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية بغية الوفاء بولايته والاستمرار في تواصله مع المجتمعات المحلية المتضررة وإنجاز مسؤولياته في المقاضاة.
59. ويظل المكتب يركز على المضي قدما في تحقيقاته وجمع حجج قوية من شأنها أن تعمل على المساهمة في كبح أو حتى وقف دوامة الإفلات من العقاب التي ما فتئت تضر كثيرا بالمجتمع السوداني ككل.
60. إننا نلج الآن فترة سيشعر فيها من هم في الميدان بنتائج أنشطة التحقيق التي يضطلع بها المكتب. ومن خلال هذا العمل، يسعى المكتب إلى المساهمة في منع الجرائم وكبح جماح النشاط العنيف للأطراف المتحاربة وضمان أن تؤدي العدالة والقانون دورا ملموسا في حماية المدنيين. وإذا أمكن تحقيق ذلك، فإن الأمل معقود على أن يتمكن المكتب من الوفاء بمسؤولياته في وقف دوامة المعاناة التي يكابدها الكثيرون في دارفور.